Misan Journal of Political and International Studies
مجلـــة ميسان للدراسات السياسية والدولية

*Misan Journal of Political and International Studies*
*Online ISSN: 3007-6218 & Print ISSN: 3007-620X*
*Journal Homepage: https://mjpis.uomisan.edu.iq/index.php/1/management/settings/context*
*E-mail: m.journalpolst@uomisan.edu.iq*
*Vol.(2) No. (1) June 2026*
*DOI: https://doi.org/10.65441/umisa.2026.021187*

# *Influential variables facing Saudi advancement in the Middle East*

*[1]DR. Khalaf Latif Ali Nayef*

*Keywords: Influencing variables, Saudirise, Middle East.*

*Received:7/1/2026*
*Accepted:26/2/2026*
*Available:22/6/2026*

***Abstract:***

*The Gulf Cooperation Council (GCC) countries in general, and the Kingdom of Saudi Arabia in particular, occupy a position of significant importance in regional and international relations. This is due to their vast natural resources (oil and gas) and their strategic location. They represent a crossroads of transportation routes between three continents and a crossroads of various trade routes. They also encompass key international waterways that control the transport of oil to industrialized nations. Furthermore, the region's geographical location is invaluable due to the numerous islands of military importance that control the entrance to the Gulf and international shipping lanes.*

*Saudi Arabia's rise in the Middle East faces numerous influential variables, both regional and global. Among the most prominent of these are escalating geopolitical tensions in the region, which could affect stability and security, as well as global economic shifts such as fluctuating oil prices and the rise of renewable energy, which pose a challenge to the Saudi economy's dependence on oil. Saudi Arabia also faces challenges in achieving economic diversification and diversifying its sources of income away from oil, in addition to social challenges such as high unemployment rates and providing job opportunities for young people. The year 2003 represented a new turning point in the security environment for Saudi Arabia, as regional and international changes, including the American occupation of Iraq and its unforeseen repercussions, led to regional instability and undermined the foundations of the security situation that prevailed in the region before that year.*

*[1] University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies Department of Regional and International Political Studies (khalaf.l@cis.uobaghdad.edu.iq)*
*https:// orcid.org/0009-0007-8775-708X*

*This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License*

# المتغيرات المؤثرة التي تواجه النهوض السعودي في الشرق الأوسط

[1] م. د. خلف لطيف علي نايف

**الملخص:**

**تحتل دول مَجلس التعاون لدول الخليج عامة والمملكة العَربية السعودية خاصة أَهمية كبيرة في تفاعلات العلاقات الإقليمية والدوَلية ، وذلك لِما تَتمتع بهِ من ثروات طبيعية هائلة (النفط والغاز) ، فضلاً عَن موقعها الإستراتيجي، إذ تمثل منطقة إلتقاء طرق المُواصلات بين القارات الثلاث، ونقطة التقاء طرق التجارة المختلفة، إذ تضُم أَهم المضايق المائية الدولية التي تتحكم بنقل النفط إلى الدول الصناعية، فضلاً عَن القيمة الفعلية للمَوقع الجغرافي لهذهِ المنطقة من حيث كثرة الجُزر ذات الأَهمية العسكرية التي تتحكم بمدخل الخليج وبخطوط الملاحة الدولية.**

**تواجه عملية النهوض السعودي في الشرق الأوسط العديد من المتغيرات المؤثرة، سواء كانت إقليمية أو عالمية، من أبرز هذه المتغيرات: التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في المنطقة، والتي قد تؤثر على الاستقرار والأمن، بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية العالمية، مثل تقلبات أسعار النفط وتوجهات الطاقة المتجددة، والتي تشكل تحدياً للاقتصاد السعودي المعتمد على النفط . كما تواجه السعودية تحديات في تحقيق التنوع الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط، بالإضافة إلى تحديات اجتماعية مثل ارتفاع معدلات البطالة وتوفير فرص عمل للشباب. وقد مَثل العام 2003، نقطة تَحول جديدة في البيئة الأَمنية للسعودية، إذ أدَّت المتغيرات الإقليمية والدولية بالاحتلال الأَمريكي للعراق وما تبعهُ مِن تداعيات غير محسوبة إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي، وتقويض ركائز الوَضع الأَمني الذي كان سائداً في المنطقة قبل ذلك العام.**

**الكلمات المفتاحية: المتغيرات المؤثرة، النهوض السعودي، الشرق الأوسط.**

## المقدمة:

أشاعت التطورات المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط بعدم الاستقرار في المنطقة ، وفي ظل هذه البيئة الإقليمية المضطربة تركت تأثيراتها على طبيعة التفاعلات في الخليج ، وشكّلت مؤشراً على معطيات جديدة في المنطقة ، وبالتالي سعت السعودية أن تعيد التفكير في كيفية التعامل مع الأزمات الحالية بالتزامن مع إعادة صياغة توجهاتها الإستراتيجية وتحمل أعباء مواجهة التحديات ، حيث كانت التحركات السعودية بداية لإعلان مرحلة جديدة بتبني سياسة الاعتماد على الذات والعمل على تطوير البنى الاقتصادية والنهوض بالصناعات العسكرية كاشفة عن تحالفات إستراتيجية .

إذ كانت منطقة الخليج العربي قد شهدت على العموم تطورات وتحولات واسعة في المرحلة اللاحقة للحرب الباردة ، فإن التحديات والتهديدات التي تُشكِل عائقاً أمام الدور الإقليمي السعودي قد تعددت وتنوعت ؛ بسبب الافرازات التي خلَّفتها التطورات الجديدة في المنطقة ، منها ما يتعلق باستمرارية الاختلال في التوازن الإقليمي ، فضلاً عن ذلك انتشار الصراعات الداخلية وانعكاساتها الإقليمية لتصبح جاذبة للاستقطاعات ما بين القوى الإقليمية الفاعلة ومنها السعودية ، لذلك أصبحت المدركات لدى القيادة السعودية أكثر تبصراً بضرورة اتخاذ الإجراءات التي تقلل من حجم تأثير هذه التحديات ، سيما في ظل المشاريع الإقليمية للقوى الفاعلة ، إذ شكَّلت هذه التحولات ضغوطاً متزايدة على السعودية .

## أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من اعتبارات متعددة أهمها إنهُ يعالج موضوع حيوي وعلى قَدر كَبير من الأَهمية، والمتمثل في التَعرف على مَكانة المملكة العربية السعودية بوصفها من الدول الخليجية ذات الدور والمكانة المهمة في المنطقة، وهي من الدول الغَنية بالثروات الطاقوية والطَبيعية،

فضلاً عن موقعها الذي يُعد من أَهم المواقع الجيوبوليتيكية على خَريطة العالم السياسية وتؤدي دوراً كبيراً في العلاقات الإقليمية والدولية. وهي منطقة مصالح حيوية عالمياً وذات قيمة إستراتيجية كبيرة مع دول الخليج الأخرى.

**إشكالية الدراسة:**

تكمن إشكالية الدراسة في إدراك المملكة العربية السعودية لِطبيعة التحولات والمُتغيرات في البيئتين الإقليمية والدولية وتداعياتها على المملكة، مما يعني ضرورة تنويع خياراتها لتحقيق الأمن والاستقرار، وهنا تحاول الإشكالية إثارة عدة تساؤلات منها: ماهي طَبيعة المُتغيرات الإقليمية والدولية التي اتسمت بها المنطقة؟ وماهي انعكاساتها المُحتملة على المملكة؟ وماهي رؤية المَملكة للتهديدات والتحديات التي تواجهها؟

**فرضية الدراسة:**

تَنطلق الدراسة من فرضية مفادها: أن المُتغيرات الإقليمية والدولية كان لها انعكاسات كَبيرة على أَمن واستقرار المَملكة العربية السعودية، انطلاقا من أن أمن المملكة يرتبط ارتباطا وثيقاً بمدى استقرار الأمن الإقليمي والدولي، أي كلما تعرضت البيئة الإقليمية والدولية لعوامل عدم الاستقرار سوف ينعكس بالضرورة على أمن واستقرار المملكة.

**منهجية الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي ومقتربات (الوصفي والتحليلي)، للكشف عن المتغيرات والوقائع الإقليمية والدولية وكيف تؤثر بدور ومكانة المملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط.

هيكلية الدراسة: اقتضت هيكلية البحث أن تتوزع هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مطالب بحثية لتغطية الإشكالية التي طرحت في عنوان البحث، حيث تطرق المطلب الأول عن غياب مظاهر الاستقرار الإقليمي في ظل تعدد التحديات والتهديدات، أما المطلب الثاني فكان تحت عنوان مرحلة التوسع وبزوغ الدور الإقليمي لإيران، أما المطلب الثالث والأخير فتطرق عن التخوف السعودي من المشاريع المطروحة لبعض القوى الإقليمية الأخرى، كذلك احتوت الهيكلية عن خاتمة واستنتاجات.

**المطلب الأول: غياب مظاهر الاستقرار الإقليمي في ظل تعدد التحديات والتهديدات:**

شكَّلت حركة التغيير الراهنة في منطقة الشرق الأوسط على نحو يهدد الأمن القومي السعودي ويحد من دورها ومكانتها الإقليمية ، وهذا ينطوي على تحديات جديدة وخطيرة تواجه السعودية ، فمظاهر نشوب الصراعات الداخلية وعدم الاستقرار داخل الوحدات السياسية الواقعة في أطراف المنطقة أو بالجوار منها تؤثر على الأمن القومي السعودي ، فضلاً عن ذلك غياب هيكل أمني في منطقة الخليج العربي، (على الرغم وجود قوات درع الجزيرة)، كل ذلك انعكس على الإخلال في التوازن الإقليمي ، خصوصاً بعد خروج العراق من معادلة التوازن بعد الاحتلال الأمريكي لهُ عام 2003، وهكذا فإن على السياسة السعودية أن تكون دقيقة في تقدير حجم المخاطر والفرص المتاحة للحد من هذه التهديدات ومواجهتها[1] .

لقد حَدث في العقد الأَخير تغيراً جوهرياً لِخصائص التوازن الأَمني في مَنطقة الخليج العربي، تتفاعل داخل هذا التَحول الكَبير الصراعات الداخلية والفصائل المُسلحة ، والتنظيمات المُتطرفة، والتَهديدات الأَمنية الداخلية ، فالفاعِلون الذين لا يخضعون لسلطة الدَولة ، أَصبحت أَهميتهم مُؤخراً توازي أَهمية الحكومات نفسها، كما إن أَسباب الصراعات تَغيرت بصورة كبيرة ، فقد دَخلت فيها أَنماط التطرف الديني العَنيفة، وَحالات الشَّد الأَثنية والطائفية، فضلاً عن الاضطرابات السياسية والجِنوح نَحو العنف؛ والتي سببها إِشكالات الحَوكمة والاقتصاد وتراجع الاستقرار الداخلي[2].

وقد أدت هذه المتغيرات إلى ابراز عدد من التحديات التي أثرت تأثيراً مباشراً على دول مجلس التعاون الخليجي عبَّر عن ذلك وَزير الداخلية الشيخ ( راشد بِن عَبدالله آل خليفة ) في خطابه بمؤتمر " أمن الخليج العربي : الحقائق الإقليمية والاهتمامات الدولية عبر الاقاليم " في البحرين المنعقد بتاريخ 12- 13 / حزيران عام 2012 ، قائلاً : " إن الأوضاع الإقليمية التي نشهدها وعدم الاستقرار في بعض الأنظمة وصعود تيارات وتراجع تيارات أخرى ، شجع بعض الدول ذات المطامع التوسعية على التمدد

إقليمياً وإعلامياً وعسكرياً مستغلة الاضطرابات والتوترات" مضيفاً : من أبرز مُهددات أمن الخليج التطرف المذهبي في ظِل وجود أطراف دولية تُغذي هذا التطرف وتدعو للتفرقة وتعمل على توظيف الدين واستغلال المَذاهب لأغراض سياسية مُتطرفة خَلقَت حالة من الإرهاب التي تَتبَناه بَعض الأطراف، وهوَ ما يشكِّل تحدياً أمام إقامة الدَّولة العَصرية المُتسمة بالتعايش السِلمي بين مُختلف مُكوناتها[3]. ومِن هنا فإن المشهد الإستراتيجي في الشرق الأوسط يشهد تغيرات هائلة جراء مجمل ما تشهده دول المنطقة من احتجاجات وأزمات وتحولات في موازين القوى[4] .

انطلاقا من أَن بيئة السياسة تُؤدي دوراً مُهماً في مَضمونها سواءا بِما تَتيحهُ من فرص أَو ما ترتبهُ من تَحديات لِتلك السياسة، فإنَّ السياسة الأَمريكية تِجاه مَنطقة الشرق الأَوسط كانت عاملاً رئيساً في تكريس الخَلل في توازن القوى الإقليمي للمنطقة مِن خلال الإطاحة بِنظام طالبان بأَفغانستان عام 2001، والاحتلال الأَمريكي لِلعراق عام 2003، وهُما ما كانَت إيران تعَّدهما مناوئين إقليميين ، ذلك الخَلل الذي أَضحى أَكثر وضوحاً منذُ العام 2011، وحتى العام 2016، حيثُ يَشهد النظام الإقليمي العَربي تَحولات جَوهرية إلى الحَد الذي وصَفهُ البعض بـ ( السيولة السياسية ) و ( عَدم اليَقين ) و ( اللاتأَكد ) في عَدد من الدول العَربية وفي العِلاقات فيما بينهما. ومن ثَمَّ فإن هناك إمكانية لإعادَة تَوزيع موارد القوَّة والنفوذ على مستوى النظام وإعادة تشكيل التحالفات وأَنماط السلوك السياسي فيه[5] .

اندفعت العديد من التصورات الأكاديمية بشأن مفهوم الأمن الإقليمي الذي يضم كافة أطراف الإقليم الخليجي ، إلا أنهُ يلاحظ أن الرؤى الإيرانية بهذا الشأن لم تعكس مبادئ الأمن الإقليمي التي كانت أساساً للعديد من التجمعات الإقليمية الناجحة، ومنها مجموعة الآسيان أو الإتحاد الأوربي ، وأهمها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فعلى سبيل المثال كانت هناك أربعة مقترحات إيرانية بشأن منطقة الخليج العربي خلال عامي 2006 و 2007، وقد تراوحت جميعها حول مفاهيم " الأمن المشترك " و " الأمن الإقليمي " و " النظام الأمني " وإقامة منطقة تجارة حرة " وقد عادت إيران طرح هذه الرؤى مجدداً ولمرتين : الأولى خلال عام 2013، في أعقاب الاتفاق النووي ، والثانية في عام 2015، في أعقاب الاتفاق النووي النهائي من خلال مقالة لوزير الخارجية الإيراني ( محمد جواد ظريف ) والذي تضمنا تكرار تلك المفاهيم العامة[6] .

ومن جهة أخرى يعبّر الموقف السعودي من أمن الخليج عن تصور مختلف عن تصورات سائر البلدان الخليجية، وقد عكست ذلك الكلمة التي القاها ممثل السعودية أمام منتدى الحوار الخليجي الذي نظمتهُ البحرين في 5/1/ 2004، فقد تضمنت الكلمة رؤية سعودية لأمن الخليج ذات مستويات ثلاث رئيسية ( داخلية وإقليمية ودولية ) ، فعلى المستوى الداخلي ترى السعودية أهمية الحاجة إلى الإصلاحات الشاملة في بلدان الخليج وفقاً لخصوصية كل بلد ، وعلى المستوى الإقليمي يتعين أن ينهض الأمن على أربعة قواعد ، وهي بلدان ( دول مجلس التعاون الخليجي واليمن والعراق وإيران ) ، وعلى المستوى الدولي يتمثل الأمن في الضمانات التي تقدمها القوى الدولية ، وهي ليست بديلاً عن المقومات الإقليمية والدولية ، بل يجب أن لا تقدم تلك الضمانات إلى كل بلدٍ على حده أو على أساس منفرد ، وإنما تكون من جانب المنظمة الدولية ممثلة في مجلس الأمن ، من أجل توفير السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية لبلدان الخليج كافة[7] .

يضاف إلى ذلك ليس ثمة رؤية خليجية موحدة لأمن الخليج بالرغم من وجود إطار إقليمي يضم هذه البلدان السته وهو مجلس التعاون الخليجي ، فضلاً عن وجود آليات عديدة للتنسيق الدفاعي المشترك، وقد عبر عن هذا الأمر الأمين العام لمجلس التعاون السابق ( عبدالرحمن العطية ) في كلمته أمام مؤتمر حلف شمال الأطلسي وأمن الخليج الذي عقد في الدوحة في 30 تشرين الأول – 2 كانون الأول من عام 2005، بالقول : " لم تتوصل المنطقة بعد إلى استقطاب جميع الأطراف الإقليمية المعنية لاستمرار تباين المصالح والمواقف الدولية ، وهو ما يفسر وجود عدة مفاهيم وأنظمة أمنية فرعية منفصلة كل منها عن الآخرين[8] .

وقد أثار توقيع الاتفاق النووي الإيراني على دول مجلس التعاون الخليجي ، ظهور مواقف خليجية رسمية ، إذ انعكس هذا الموقف في ترسيخ مخاوف وقلق دول مجلس التعاون الخليجي في تركيز الاتفاق على المَصالح الأَمريكية والتغاضي عن مُراعاة هَواجس دول المجلس، لا سيما فيما يَتعلق بِتعاظم نفوذ إيران دون ضَمانات لأَمن دول مجلس التعاون الخليجي، أَي أَن ثَمَّة تَخوفات بأَن يَكون هذا الاتفاق غير قاصر على البرنامج النووي الإيراني ، بَل يَشمل مَلفات إِقليمية أخرى ، سواء الملف السوري

أو اللبناني أو العراقي أو اليمني تـمَّ التباحث بشأنها في المباحثات السرية، بما يمنح إيران أدواراً متزايدة في تلك الملفات الإقليمية[9] .

ونتيجة لما سبق ، فإن إعلان إيران أنها دولة ذات قدرات نَووية ، فأَن ذلك يَتطلب مُوازنة دول المَجلس لِهذا الواقع الجَديد، ومن ذلك الموقف السعودي الذي عبَّر عنهُ وزير الخارجية السعودي السابق ( عادل الجبير ) قائلاً : " لا أَعتقد أَنهُ من المَنطقي الاعتقاد بأَننا سَنُناقش هذا الأَمر عَلناً " وقد لقى هذا التصريح لرد فعلٍ أمريكي ، تمثل في تأكيد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ( جون كيري ) القول " بأن السعودية إذا فكَّرت في امتلاك السلاح النووي فإنهُ سيطبق عليها ما طبق على إيران "وأَضاف" لآ يَمكن لِدولة شراء قُنبلة نووية من السُوق هكذا، لأَن هُناك الكَثير من القوانين الخاصَة بِحظر الانتشار النَووي، وسَيكون هُناك تَداعيات كَبيرة لأَي خُطوة من هذا النوع، والسعُودية تَدرك ذلك، وتَعرف أَن أَمراً مُماثلاً لن يَكون مُمكناً، ولَن يكون أَمراً سَهلاً ؛ لأن السعودية في هذه الحالة سوف تمر بكل الأمور التي مرت بها إيران وستخضع لتدقيق التفتيش الدولي[10] .

وضمن هذا الإطار فقد تميزت المخاوف السعودية تجاه البرنامج النووي الإيراني في ثلاث متغيرات[11] .

**الأول:** امتلاك إيران للقدرات التكنولوجية القادرة على تحويل ذلك البرنامج السلمي إلى أسلحة دمار شامل، بل ووسائل إيصالها.

**ثانياً:** في حال نجاح إيران في تطوير أسلحة نووية، فإن ذلك يعني تكريس الخلل الراهن في توازن القوى الإيراني – الخليجي.

**ثالثـاً:** تزايد احتمالات تعرض المنشآت النووية الإيرانية لمخاطر طبيعية على غرار الزلازل، ففي حال تعرض إيران لزلازل قوية فإن احتمال حدوث تسريبات من مفاعل " بوشهر " يظل قائماً مما يمثل تهديداً مباشراً لأمن دول مجلس التعاون الخليجي.

وانطلاقا من المخاطر الكبيرة التي أضحى تأمين ضمانات أمنية هدفاً أساسياً في الإستراتيجية السعودية، وفي هذا الشأن أكد وَزير الدِفاع الأَمريكي الأسبق (اشتون كارتر) ضِمن جَولتهِ في المَنطقة في أَواخر تموز من العام 2015، أَي بعد أسبوع من توقيع الاتفاق، جِدية واشنطن في إقامة مَنظومة الدّرع الصاروخية المُشتركة لِحماية الخَليج وتَقديم ضَمانات أَمنية واسِعة النِطاق وَتكثيف المناورات العَسكرية المُشتركة وبَحث التّعاون في مجالات الأَمن الإلكتروني والبَحري[12].

وكمحصلة لهذا يظهر إنهُ لم تعد تخضع الصراعات المفتوحة في منطقة الشرق الأوسط للحسابات الضيقة؛ لأَنَّ تلك الصراعات مُرتبطة بِمصالح القوى الإقليمية ومَصالح الولايات المتحدة الأَمريكية وحلفائها، مما يَقودنا لِمعادلة جَديدة ما تسمى بـ "توازن الضَعيف" التي تَفرض على الدول الإقليمية اللجوء إِلى التَسويات والتَوافقات تَحت نَظر وَرعاية الولايات المُتحدة الأمريكية[13]

وانسجاماً مع ما تم ذكره، فقد كان أمام الموقف الخليجي عامةً والسعودية بصورة خاصة لِمواجهة البَرنامج النَووي الإيراني ثلاثَ خِيارات14.

**أولاً:** استمرار السَعودية والإمارات في نهج عَدم إتباع سياسات إقليمية تَتَماشى كلياً مع الخُطوط العَريضة لإستراتيجية الولايات المُتحدة الأمريكية، بِحيثُ تكون هناك سِياسات أُحادية ومستقلة من شأنَها في بَعض الحالات أَن تَتَعارض مع مَصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

**ثانيـاً:** أَهمية تَنويع التَحالفات الدولية لِلدول الخَليجية عن طريق إقامة عِلاقات أَوسع مع روسيا وفَرنسا كَوسيلة لِموازنَة التقارب الذي قد يحصل في العِلاقات الأَمريكية الإيرانية.

**ثالثـاً:** تطوير الأُطر التَنظيمية الخليجية؛ وذلك بِتطوير القُدرات الذاتية الخَليجية بِشكل تَدريجي من خِلال تَطوير قوَّة درع الجَزيرة، وتَنمية قُدراتها وتعديل مَهامها لِتعمل كقوَّة تَدخل سَريع، لتأمين الأَهداف الحَيوية في دول مَجلس التعاون الخَليجي. وقد برزت دعوات لسعي دول الخليج لامتلاك برنامج نووي خليجي والتجهيز للمشروع النووي السعودي والإماراتي.

إلى جانب ذلك كان هناك العديد من المتغيرات على المستوى الإقليمي ، إذ طرأت تحولات على خريطة الصراعات في المنطقة العربية ، حيث تحولت من غلبة الصراعات العربية والإقليمية إلى شيوع النزاعات والصراعات داخل البلدان العربية بشكل واضح ولتشمل معظم البلدان العربية، والملاحظ أن السعودية كانت أكثر اتساعا وانخراطا في أغلب أزمات المنطقة والصراعات الداخلية ومارست أدواراً مختلفة تبعاً لطبيعة الصراع ومدى تأثيره على أمنها القومي ، فقد اقتصر بعضها على الدعم غير المباشر في حين نلاحظها تتدخل مباشرة في البعض الآخر[15] .

وبناءً على ما تقدم أصبحت السعودية ومعها دول مجلس التعاون الخليجي تواجه تحديات جديدة، تتلخص بحجم التهديدات الأمنية وصياغة نظام أمني جديد للدول المطلة على الخليج. 0

## المطلب الثاني: مرحلة التوسع وبزوغ الدور الإقليمي لإيران

تحظى إيران بأهمية إستراتيجية باعتبارها واقِعة في مَنطقة تُعد مِن بينَ أَهم المناطق الإستراتيجية في العالم، ونَظراً لِموقعها المُمَيز فهي نُقطة اتصال بينَ ثَلاث مَجالات آسويه غَرب آسيا وَوَسط آسيا وَجنوب آسيا)، فَضلاً عَن ذلك، فهي تَتَمتع بِمزايا إستراتيجية شامِلة لوقوعها على طرق موارد التجارة الدولية والثروات النفطية ولامتلاكها مقومات أساسية تؤهلها لأداء دور إقليمي بارز وتعزيز مكانتها الإقليمية.

مما لا شك فيه، هو أن لكل مرحلة من مراحل التحول في القوى الإقليمية أن تلقي بتأثيراتها على محيطها الإقليمي، ولا سيما في ظل سعيها إلى لَعب دور أَكبر في السياسة الإقليمية وبتوسيع دائِرة نُفوذها السياسي في المنطقة. وقد كان من مخرجات احتلال العِراق في العام 2003، قد أسهم في تَصاعد النّفوذ الإقليمي الإيراني وجَعلها دولة مُحورية وقوَّة إقليمية في ظِل بيئَة إقليمية غَير مُستقرة والسَعي لإنجاز هذا الهَدف[16].

ومن هنا رأت إيران إنها دوماً ، هي أَكثر من أَي بَلد آخر المُهيمن الطَبيعي على جيرانها، إذ يَمتلك الإيرانيين عِبر الأَجيال حِس التفرّد بِتاريخهم وعَظمة حَضارتهم وقوَّة ما توالى على حكمِ بِلادهم من إمبراطوريات مَلأَت الدنيا وشَغلت الناس، وعلى الرغمِ من تقلُّص إمبراطوريتهم على مرّ القُرون، وتَلاشي الثّقافة الفارسية بِحلول التقاليد الغَربية الأَكثر إغراء، إلّا أَن ذلك لَم يُؤثر في تَقدير الذات والنظرة المُبالغة إلى إيران، وإيمان الإيرانيين بالنظر إلى تاريخَهم وعَظمة حَضارتهم بوجوب امتلاك بَلدهم الريادة الإقليمية[17].

لقد توافرت لإيران عوامل عديدة جعلتها تتمكن من تدعيم نفوذها الإقليمي بعد بروزها كقوة إقليمية نشطة في منطقة الشرق الأوسط بعد خروج العراق من لعبة التوازنات الإقليمية وسقوط نظام طالبان في أفغانستان، واعتمدت في ذلك على حلفاء في المنطقة مثل (حزب الله) في لبنان أو بالتعاون معها مثل (حركة حماس) في فلسطين[18]، ومؤخراً أصبح لديها فصائل مسلحة كثيرة في العراق وكذلك في اليمن ، وفي ذات الإطار إن التنافس بين إيران والسعودية يؤشر مدى الدور الذي أرادت السعودية أن تحظى بهِ في إعادة رسم وتفعيل دورها في الإقليم استنادا إلى مكانتها الروحية لدى المسلمين وثروتها النفطية الهائلة ، فضلاً عن دورها الموازن للنفوذ الإيراني في الخليج العربي ، وذلك مقابل حالة من عدم اليقين اتسم بها أداء مجلس التعاون الخليجي الذي أصابتهُ بعض آفات النظام العربي في استمرار الخلافات وتأجيل مشروعات العمل المشترك[19] .

وما يثير الالتباس هنا هو بالرغم من بروز الدور السعودي كموازي للدور الإيراني ، إلا أن كلتيهما تجنبا الاصطدام بالآخر، أو التعامل معهُ على أنهُ خصم بالرغم مما بينهما من اختلافات واضحة بشأن العراق ولبنان والملف النووي ، فأنهما حرصوا على الاقتراب إحداهما من الآخر، وإعادة التمثيل الدبلوماسي المتبادل مؤخراً من خلال اتفاق بكين بتاريخ 2023/3/10 ، الذي كان من أبرز أسبابة هو رؤية السعودية للتحول الاقتصادي الضخم الذي يتطلب استقرارا إقليمياً تاماً الاستثمارات الأجنبية وضمان أمن الممرات الملاحية ومنشآت الطاقة، كما سعت إيران لكسر العزلة الدولية المفروضة عليها وتخفيف آثار العقوبات الاقتصادية من خلال تعزيز علاقاتها مع دول الجوار، ففي الوقت الذي ترى السعودية أن يكون تنسيقها مع إيران محصوراً في الموضوع اللبناني، ترى الأخيرة في هذا التنسيق غطاءً عربياً لدورها في المنطقة، فكلتاهما مقتنعة بأن الأوضاع الراهنة في المنطقة على الأقل بحاجة إلى تعاونهما وليس إلى أحداهما من دون الأخرى، ولا سيما في ضوء تصاعد الإصطفافات الطائفية في المنطقة بدءاً بالعراق وانتهاء بلبنان في بعض الأوقات[20] .

لذا أدركت إيران أهمية الدور السعودي في المعادلة الإقليمية والدولية، فالسعودية لها حضور مؤثر داخل مجلس التعاون الخليجي كتأثير إقليمي، ولها تأثير داخل مجموعة العشرين الاقتصادية كتأثير عالمي، فأعطت الأولوية لتطوير علاقاتها من خلال إتّباع سياسة حسن جوار مع المحيط الإقليمي[21] .

وإزاء هذه الرغبة في استمرار إيران بالتطلع لأداء أدوار منافسة للسعودية، فمن الطبيعي ستكون هناك نقاط توتر أو مجابهة وتصادم على نحوٍ أو آخر بينها وبين السعودية، وقد يأخذ هذا الصراع شكل الطابع المذهبي والطائفي، حيث تدعي السعودية أنها تدافع عن مصالح السنَّة في المنطقة، وتدعي إيران أنها تحمي الشيعة[22]. من جانب آخر، ولأجل احتمال سقوط الحكومة السورية (بشار الأسد)، وهذا ما حصل فعلاً، حيث سقطت هذه الحكومة نهاية عام 2024، فأن رؤية إيران في التعامل مع البدائل المطروحة غير واضحة المعالم، فاحتمالية أن تستبدل إيران سوريا بمصر كنافذة عربية لها، لكن هذا الاحتمال ضعيف ولا يتناسب مع مكانة ومحورية الدور المصري في المنطقة، رغم إن إيران تسعى لتغيير صورتها لدى الدول العربية من دولة عدائية إلى دولة صديقة ولا سيما دول الخليج العربي[23].

وفي الوقت نفسه، تبدو فرصة نقل إيران تركيزها الإقليمي على العراق كأحد البدائل أمامها، بمعنى أن يصبح العراق الحليف الإستراتيجي البديل عن سورية[24]. ولملىء الفراغ الذي سيشكله سقوط النظام بسوريا، وهذا ما تحقق فعلاً بعد سقوط النظام عام 2024، وتزايد الاهتمام الإيراني بتهيئة العراق، إذ سيتحقق عندما تستبدل العراق بدلاً من سورية عمقاً إستراتيجياً لحلفائها بالمنطقة ومنهم حزب الله اللبناني، كما ويمتلك العراق موقعاً إستراتيجياً مهماً في المنطقة، فضلاً عن ذلك، بإمكان إيران تطويق سوريا ما بعد الأسد، لا سيما إذا كانت الحكومة القادمة في سورية معادية لحزب الله والتوجه الإيراني في المنطقة[25]. وهذا ما تحقق فعلاً عندما استلم أحمد الشرع مقاليد الحكم في سوريا. وعليه يبدو أن الاعتبارات الأمنية تعد هي المحفز الأساسي

وراء سعي إيران بناء علاقاتها الإقليمية من خلال تبني سياسة " الانخراط البناء " مع جوارها الإقليمي وتصفير مشاكلها[26] .

وانطلاقا من كل ما تم ذكره، فإيران تمتلك بعض مقومات الدولة العظمى أو القائدة التي تؤهلها من أجل لعب دوراً إقليمياً، فَلدَيها دور إقليمي، لكن رؤيَتها لِلإقليم مقتصرة على الخَليج العَربي و سورية و مصر لِتركز المَصالح الإيرانية فيها، وهيَ دولة قَوية نسبياً ولديها خِبرة تأريخية في القِيادة الإقليمية، لكنها تَفتقد القبول مِن قِوى مُؤثرة إقليمياً وعلى رأسها (السَعودية، الإمارات، إسرائيل، مصر وتُركيا) ، فضلاً عن رَفضها من القوى الدولية التي ترى في إيران نَموذجاً لِلتشدد الدّيني، وتُفضل نموذجاً أكثر اعتدالا. وتَذهب بَعض التَحليلات إلى أنَّ التطورات التي تَشهدها المنطقة سَتّترك آثاراً سِلبية على النُفوذ الإيراني فيها، الذي قَد يَتجه للانكماش بِسَبَب مَوقفها المؤيد للحكومة السورية. وهذا ما حصل فعلاً بعد سقوط نظام بشار الأسد ، حيث تضائل دور إيران الإقليمي وتعرضت لهجمة غربية تقودها أمريكا وإسرائيل لمدة اثنى عشر يوماً راح ضحيتها عدد من القيادات المهمة ومن الصف الأول في الحكومة الإيرانية ، ولا تزال تداعياتها مستمرة ، وهناك تلويح من الغرب بإعادة الضربة على إيران إذا ما خضعت للإرادة الغربية ، ويصعب على إيران أن تقيم علاقات قوية مع حكومة سوريا الجديدة بقيادة الرئيس ( أحمد الشرع ) الذي لديه مشروع ونهج يتعارض مع الرؤية والمخططات الإيرانية ، كذلك تأثرت علاقات إيران بحلفائها في المنطقة بعد سقوط حكومة بشار الأسد خاصة حركتي ( حماس والجهاد ) نَتيجة تأييد الأَخيرة لقوى المُعارضة في سوريا واتصالاتها القَوية مع تُركيا وقَطر، الذين لا يرغبون بَقاء حكم نظام بشار الأسد في سوريا. ومن هنا نستنتج، بأنهُ يجب على إيران أن تتبنى ترتيبات وسياسات أكثر هدوء وبرغماتية في المنطقة في ظل التحديات والتهديدات الجديدة، (وخصوصاً بعد حرب الأثنى عشر يوماً)، إذ وصل صنّاع القرار إلى قناعة بأن الإستراتيجية المثلى لتجنب التهديدات الجديدة هي عبر الانغماس في القضايا الإقليمية والكف عن التدخل بشؤون الآخرين وبتشكيل وإعادة بناء تحالفات جديدة على أنقاض التحالفات القديمة بهدف الحفاظ على أمنها ومصالحها الإقليمية عبر التنسيق المشترك مع بعض القوى الأخرى من أجل توفير الأمن.

## المطلب الثالث: التخوف السعودي من المشاريع المطروحة لبعض القوى الإقليمية الأخرى

هناك اختلافات في الرؤى تجاه المشاريع التي طرحت من قبل القوة الإقليمية للتنافس في السيطرة على المنطقة، بعضها مشاريع ذات طابع إسلامي، وأخرى تقليدية تحاول الحفاظ على الوضع القائم. المجموعة الأولى تقودها قوى إسلامية (إيران وقطر وتركيا والإخوان المسلمين في مصر)، وتهدف هذه المجموعة إلى توجيه مسار حركات التغيير نحو بناء نموذج إسلامي في المنطقة. أما المجموعة الأخرى، فتقودها السعودية ودول خليجية أخرى مثل (الكويت والإمارات) وتدعمها (مصر والاردن وإسرائيل)، وترى هذا التحول بمثابة تهديد لوجودها، إذ يعتقدون أن النموذج الإسلامي سيجر المنطقة إلى المزيد من الانقسامات كما حصل في العراق ولبنان وسوريا، وايضاً إلى الفتنة السياسية الاجتماعية، ومثال ذلك ما حصل في مصر، وكذلك سيؤدي إلى تقوية التنظيمات المتطرفة في مختلف أنحاء العالم[27] .

وعليهِ قد تكون إيران الهدف الأبعد من التصعيد الذي مارستهُ السعودية في تعزيز قيادتها للعالم الإسلامي الذي يرجح أنهُ سيكون لمواجهة وإقصاء (الإسلام السياسي)، إذ ركَّزت الدبلوماسية السعودية بشكل خاص على الجهود الرامية لتعزيز قيادتها في المنطقة من خلال إعادة تشكيل نظام إقليمي جديد، فأعلنت عن تشكيل " التحالف الإسلامي " ضد الإرهاب، كما قدمت ائتلاف حرب اليمن باعتباره نموذجاً للعمل العربي المشترك[28]. وفي إطار محاولات تعريف كل مِن الدَولتين عن نَفسها بأَنها دَولة إسلامية ، فقد كان التَنافس بَين السعودية وإيران مُنعكساً في الحَياة السياسية لِعَدد من البُلدان الإقليمية ، حيث تُمارس هاتان القوَّتان نُفوذهما ، فالسعُودية مِن جَوانب عَديدة ، هي قوَّة إقليمية ، في حين إنَّ إيران تَسعى إلى إعادة دورها على امتداد مَنطقة الخَليج ومنطقة الشرق الأَوسط، كما ولدى السعُودية أَيضاً علاقات قَوية معَ دول غَربية كثيرة ، في حين تعد إيران الولايات المُتحدة الأمريكية عدوها الأَخطر إلى يومنا هذا ، وربُما يكون أَهم اختلاف موجود بين البَلدين هو أن السعُودية دولة عَربية إسلامية سُنّية مُحافظة ، بينما إن إيران دولة شيعية غالباً ما يعد كِبار السياسيين فيها بَلدهم بِمثابة القائد الطَبيعي لِلشيعة والمُدافع عَنهم على امتداد المنطقة[29]. إذ تعتقد بعض قيادات الإسلام السياسي ( الإخوان المسلمين ) ، وبعض قيادات حزب العدالة والتنمية في تركيا أن تراجع المَشروع الديني السُعودي (الدعوة الوهابية) سَوف يُقوض الشرعية للأَسرة الحاكمة في السُعودية ، ويؤدي إلى سَيطرة تيارات الإسلام السياسي في المنطقة وهذه هي الإستراتيجية التي تقوم عليها الرؤية التركية في المنطقة من أجل زعامة العالم الإسلامي، أَي العَودة لِمرحلة ما قبلَ عام 1924، عندما ألغى كَمال أَتاتورك الخِلافة الإسلامية، وهذا ما أَشار اليهِ " أَحمد سَلم " في جَريدة الوَطن السورية بقولهِ " إنَّ البُعد الأيديولوجي في سياسَة ( رجب طيب أور دوغان ) تقوم على دعم الإسلام السياسي (الإخوان المسلمين)، في الدول العَربية، بغية إيصالها إلى السُلطة وجَعلها مُرتبطة بالسياسة التُركية التي ترى أَن تُركيا بهذهِ الطَريقة سَتكون الدولة القائدة والمُهيمنة على المنطقة[30].

وعلى هذا الأساس يَمتلك النَموذج التُركي تأثيراً خاصاً على الحَركات الإسلامية في المنطقة العربية لا سيما السنُّية منها، حتى أَن بَعضها قد سعى لتقليدهُ دونَ مُراعاة للفروق ما بين التَجربة التُركية المُتدرجة في التَغيير وبينَ الظُروف التي تَشهدها المَنطقة العَربية من احتجاجات وعَدم استقرار التجربة الديمقراطية فيها ، وثمَّة أَسباب كثيرة أَسهمت في تأثير حزب " العَدالة والتَنمية " في تُركيا على مَنظومة أَفكار الحَركات الإسلامية في العالم العربي، أَهمها نَظرتها لهُ على أَنهُ " حزب إسلامي " رغُم تأكيد أدبيات وتصريحات قياداتهُ على أَنهُ حِزب ديمقراطي محافظ، فضلاً عَن القبول الإقليمي والدولي الذي حُظي بهِ في سَنوات حكمهُ الأُولى تحديداً، وهذا النَموذج الذي مَثلهُ حِزب العَدالة والتَنمية بالنسبة للإسلاميين العَرب ، أي جمعهُ بين " الإسلام " كَمرجعية و " الديمقراطية" كآلية[31]. فضلاً عن ذلك، سعت السعودية من جانبها في ظل تراجع نموذجها " الوهابي " أمام نماذج إقليمية لدول غير عربية كإيران " الشيعية " وتركيا " الإخوانية " إلى تغيير نمط إدارتها لصراعات المنطقة من اجل المحافظة على مصالحها من خلال تبني سياسة فعالة تهدف إلى تحقيق ما يلي:

1. إعادة الدور الإقليمي للسعودية في ظل تراجع مكانة بعض الدول العربية وانكفائها على التحديات الداخلية.
2. العمل على تغيير التحالفات التقليدية وبناء تحالفات جديدة تقوم على رؤية تتوافق مع مصالحها.

وفي ضوءِ ذلك نستنتج، إن حالة عدم الاستقرار السياسي والانتكاس الأمني الذي تَشهدهُ بلدان الشَرق الأوسط هو نَتيجة الصراع السعُودي الإيراني المتصاعد عبر دعم أَطراف مُتنافسة في حُروب وصِراعات سياسية في المَنطقة كثير منها يَرجع لأَسباب طائفية، فضلاً عَن التَدخُل في الشُؤون الداخلية بِصورة مُباشرة وغَير مُباشرة في الكثير منَ الدول أبرزها العراق وسورية ولُبنان واليمن.

## الخاتمة:

تعد المملكة العربية السعودية اليوم الرقم الصعب في معادلة الشرق الأوسط، ليس فقط لمكانتها الاقتصادية، بل لرؤيتها السياسية الطموحة التي تسعى لإعادة صياغة توازنات المنطقة.

من خلال ما توصلنا إليهِ في هذا البحث، يمكن القول إن مسيرة النهوض السعودي في الشرق الأوسط ليست يسيرة وسهلة، بل هي عملية إستراتيجية معقدة تواجه متغيرات متسارعة تتراوح بين التنافس الجيوسياسي، وتقلبات أسواق الطاقة، وصراعات القوى

الإقليمية. نلاحظ أن هناك تحولاً في الأداء الإستراتيجي السعودي في بناء مكانتها الإقليمية، سيما وأنها واجهت جملة من العقبات أثناء ذلك التحول؛ بسبب طبيعة البيئة الأمنية القائمة وحالة الاختلال في ميزان القوى لصالح أطراف أخرى غير عربية، فضلاً عن تراجع اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية من الانخراط المكثف بالقضايا في المنطقة، وبروز أطراف دولية كبرى أخرى كروسيا والصين لتنافس النفوذ الأمريكي، مما دفع بالسعودية بالتفكير الجدى نحو ضرورة البروز بدور فاعل، وكانت الأزمة اليمنية تمثل نقطة حرجة بالنسبة للسعودية لتكون تلك التطورات اختبارا للأداء الإستراتيجي، فكانت ارتدادات الأزمة اليمنية الأكثر تأثيراً في الأمن القومي السعودي سواء على الصعيد الإقليمي أو الداخلي، فضلاً عن مستقبل تحالفاتها في المنطقة، فكان عليها أن تنتهج إستراتيجية ملتزمة ومسؤولة وتجسد ذلك بسعيها لإقامة المزيد من التحالفات ولموازنة المحور الروسي الإيراني بتحالفات مضادة لاستعادة التوزان لا سيما بعد التراجع الذي شهدتهُ سياساتها في السنوات الماضية.

**الاستنتاجات:**

1. لم تخفي السعودية هواجسها وموقفها في التعاطي مع حركات التغيير في المنطقة وما أفرزتهُ من تداعيات بضعف الدول وترهلها وانعكاساتها على الدول الأخرى، فضلاً عن ذلك أنها أطاحت بحلفائها بالمنطقة.
2. عانى الداخل السعودي من تجليات أزمات المنطقة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأظهرت الأزمة نقاط ضعف كثيرة في الإمكانات السعودية للمواجهة.
3. وجدت السعودية بالتوظيف الديني منطلقاً هاماً في التأثير الفكري والاجتماعي عبر تحييد الخطاب الديني المتشدد لصالح تغييرات على المستوى الداخلي ولتبرير ممارساتها، معتمدة بذلك على خطباء وفتاوى علماء دين تتناغم مع التحركات الجديدة سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي، وبتعبئة مواطنيها سعياً منها للتغلب على التحديات التي أفرزتها الحركات الاحتجاجية في المنطقة.
4. إن مدركات الأداء السعودي كان أكثر تكيفاً مع طبيعة المتغيرات الإقليمية، وساعدها بذلك عوامل داخلية وإقليمية ودولية في إعادة صياغة دورها ورؤيتها في بناء وتشكيل للتحالفات وشرعنه تحركاتها إزاء القضايا الإقليمية تحت مضلة التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.
5. انعكست التغيّرات السياسية في السعودية بعد وصول الملك (سلمان بن عبد العزيز) للسلطة على أثر وفاة الملك (عبد الله بن عبد العزيز) وتبنيه سياسة تعد تغير في منهج أداء السياسة الخارجية السعودية، بما يتناسب مع موقعها الحالي وتنامي مكانتها كقوة إقليمية فاعلة.
6. إن المتغيرات في معادلة التوازن الإقليمي انعكست على طبيعة المنافسة الإيرانية السعودية، سيما مع تزايد وتوسع الدور الإقليمي لإيران، مما دفع بالمدركات السعودية بضرورة إعادة تصحيح الاختلال في ميزان القوة وإثبات مكانتها من خلال الأخذ بزمام المبادرة بالقضايا الإقليمية.
7. وجدت السعودية الفرصة مواتيه لها في استثمارها لمتغيرات الأزمة اليمنية عبر استخدام الورقة الطائفية في إعادة تشكيل تحالفها ضد حركة "أنصار الله" ونحو ممارساتها في إعادة تشكيل التوازنات الجديدة لصالحها وبناء تحالفات على أنقاض التحالفات القديمة.

## References (English)


1. Hashim, Firas Abbas (2020). Saudi Arabia and the Reshaping of the New Regional Geopolitical Space. 1st ed. Amman, Jordan: Dar Al-Mu'taz for Publishing and Distribution.
2. Hamad, Al-Nour (2015). "Review of the Arab–American Strategic Partnership Report and the Changing Security Balance in the Gulf." Arab Policies Journal, No. 17. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.
3. Al-Wasat Electronic Newspaper (2012). Issue No. 3567, June 13. Viewed January 12, 2019.
4. Idris, Mohamed El-Sayed (2012). "Counter Trends: Positions of Non-Arab Regional Actors Toward the Arab Revolutions." International Politics Journal, No. 188. Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.

5. Kask, Ashraf Mohamed (2014). Western Policies Toward Gulf Security. Manama: Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies.
6. Kask, Ashraf Mohamed (2016). Iranian Policies Toward the Gulf Cooperation Council After the Nuclear Agreement: Contents and Regional Implications. Manama: Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies.
7. Kask, Ashraf Mohamed (2012). The Development of Gulf Regional Security Since 2003: A Study of the Impact of NATO Strategy. Beirut: Arab Unity Studies Center.
8. Al-Fadhala, Khaled bin Ibrahim (2015). "Reading the Strategic Dialogue Between GCC States and Iran After the Nuclear Agreement." Dirasat Journal, No. 2. Manama: Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies.
9. Kask, Ashraf Mohamed (2014). "A Renewed Dilemma: Gulf Security in the Iranian Vision." International Politics Journal, No. 196. Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
10. Taher, Ahmed (2015). "Russian–Saudi Relations: A Radical Shift or Temporary Change?" International Politics Journal, No. 202. Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
11. Mahboub, Abdelhafiz Abdelrahim (2015). A Geopolitical Reality in the Middle East Fueled by Conflict and Terrorism. Electronic Publishing House.
12. Hilal, Abdulmohsen (2011). The Need for Reform in the Kingdom of Saudi Arabia. Doha: Development Forum, 33rd Annual Meeting.
13. Khudair, Mohammed Yas (2012). "Gulf Security in Light of New Regional Transformations." International Studies Journal, No. 53. Baghdad: Center for International Studies, University of Baghdad.
14. Taqi, Ray (2010). Hidden Iran. Translated by Aiham Al-Sabbagh. 1st ed. Riyadh: Obeikan Library.
15. Al-Mahjoub, Abdelhalim (2012). "Intertwined Equations: The Syrian Issue and Potential Regional Axes." International Politics Journal, No. 190. Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
16. Al-Dosouqi, Abu Bakr (2013). "A Different World: The Middle East in the Post-Revolution Era." International Politics Journal, No. 185. Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
17. Al-Dakhil, Khaled (2007). "The Emergence of the Saudi Role Within the Current Arab System." Journal of Palestinian Studies, Vol. 18, No. 72.
18. Mousavi, Seyed Hossein (2019). "Ali Akbar Salehi's View and the Strategy of Good Neighborliness." Iran and the Arabs Journal, No. 26. Tehran: Middle East Scientific Research Center.
19. Al-Marhoon, Abduljalil Zaid (2006). "Gulf Security and the American Variable." Future Arab Journal, No. 328. Beirut: Arab Unity Studies Center.
20. Beshara, Jawad (2014). "Saudi Arabia and the Iranian Dilemma in the Regional Power Struggle." Al-Bayan Newspaper. Baghdad.
21. Ahmed, Safinaz Mohamed (2019). "The Syrian Crisis and Egyptian–Iranian Relations in Light of Current Regional Interactions." Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies Website.
22. Ahmed, Ahmed Youssef & Al-Afandi, Abdelwahab (2012). The State of the Arab Nation (2011–2012): Dilemmas of Change and Its Prospects. Beirut: Arab Unity Studies Center.

23. Al-Hamid, Tareq (2011). "Iraq as Iran's Alternative to Syria." Asharq Al-Awsat Newspaper. Riyadh.
24. International Politics Supplement, No. 196. Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
25. Othman, Tarek (2016). "Two Rival Camps: Who Will Win Control of the Middle East?" Siyassa.org.eg. Viewed December 30, 2018.
26. Kazem, Mohammed Karim & Hashim, Firas Abbas (2013). "Arab Change Movements and Their Implications for GCC Security." International Studies Journal, No. 55. Baghdad: University of Baghdad.
27. Lynch, Marc (2014). "Why Saudi Arabia Escalated the Middle East's Sectarian Conflict." The Washington Post, January 4.
28. Terrill, W. Andrew (2019). Saudi-Iranian Competition and the Future of Middle East Security. Research Services Group Website.
29. Abdelrahman, Zain Al-Abidin Saleh (2014). "Turkey and Iran and the Undermining of the Saudi Religious Project." Al-Tareeq Electronic Newspaper.
30. Kazem, Muhammad Karim, Hashem, Firas Abbas. (2013), Arab movements of change and their reflections on the security of the Gulf Cooperation Council countries, International Studies Journal, Issue 55, Center for International Studies, University of Baghdad.